

قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ قسم ٤
(مجلس الوزراء) فرع ١ (رياسة مجلس الوزراء) باب ١ (ماهيات وأجر
ومرتبات) اعتماد إضافي قدره ٨٣٥ ج (ثمانمائة وثمانون جنيها)
قيمة تكاليف إنشاء وظيفة وزير الدولة للشئون المالية والاقتصاد عن
المدة من أول مارس إلى آخر يونيو سنة ١٩٥٤

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من مورد كجانب الأول من ميزانية قسم ٦
(وزارة المالية والاقتصاد) فرع ١ (الديوان العام) .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد تنفيذ
هذا القانون كل منهما فيما نصه ما

مد بقصر الجمهورية في ٢٥ رجب سنة ١٣٧٣ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد
عبد الجليل إبراهيم المعري

قانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس
الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ قسم ٣٠
(مصرفات غير منظورة) اعتماد إضافي قدره ٢٥٠٠٠ ج (خمسة وعشرون
ألفاً من الجنيئات) لمواجهة الطلبات التي يخضع بقيمتها على هذا القسم
من المدة الباقية من السنة المالية الحالية ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من
مورد الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ما

مد بقصر الجمهورية في ٢٥ رجب سنة ١٣٧٣ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء
وزير المالية والاقتصاد

محمد نجيب لواء (أ.ح)
عبد الجليل إبراهيم المعري